المواقف المختلفة من التعذيب الاستعماري الفرنسي أثناء حرب التحرير 1954- 1960

د. نور الدين عسال

جامعة ابن خلدون تيارت

إن جرائم فرنسا في الجزائر هي سلسلة متواصلة من جرائمها ضد الإنسانية، وامتداد لها ارتكبته في مستعمراتها في ما وراء البحار، فقد لجأ الجيش الفرنسي إلى التعذيب، انتقاما من الهزيمة والإهانة التي لحقته في عدة مناطق من العالم، فالاستعمار الفرنسي وهو يطأ أرض الجزائر، تبنى سياسة الحرب الشاملة، واستئصال العنصر الوطني، فلقد أحرق مدا شر بأكملها، وصلب الرجال، وقطع الرؤوس، وبقر بطون الأمهات الحوامل وأباد أعراشا بكاملها، غير أن فظاعة أعمال التعذيب الممارسة ضد الشعب الجزائري، من الصعب على الإنسان الذي لم يعش تلك الفترة أن يصدقها، رغم توفر الأدلة المادية والشفوية، والتي أكدت جسامة هذه الجرائم، وحاولت السلطات الفرنسية أن تخفيها عن الرأي العام.

لقد حركت عمليات التعذيب الممارسة ضد الشعب الجزائري ضمائر شريحة واسعة من المثقفين والسياسيين، والطلبة، والنقابات العمالية،والصحافة،والهيئات الدولية، والمنظمات الغير حكومية،والذين استنكروا هذه الممارسات الفرنسية، التي لا تمت بصلة إلى حقوق الإنسان، والتي تحرم مثل هذه الأفعال، وتعالت الأصوات في مختلف بقاع المعمورة،منددة بالسياسة الاستعمارية الفرنسية، ومطالبة بإماطة اللثام

عن هذه الجرائم الوحشية وتحقيق العدالة ونشر قيم السلم والمثل العليا، التي تمثل مبادئ الثورة الفرنسية لـ1789.

أ- ردود الفعل الوطنية:

بعد اندلاع الثورة الجزائرية، حاولت الدعاية الاستعمارية إبرازها كقوة متعصبة، تهدف إلى طرد الأقلية الأوروبية، وكان هدف هذه الدعاية، تشويه صورة الأمة داخليا وخارجيا، وإثارة الرأي العام الفرنسي والغربي،لأن الثورة الجزائرية متشبعة بقيم التسامح،فان قيادتها أرست منذ البداية مبادئ تستمد روحها من هذه القيم، وتكشف الدعاية الاستعمارية في الوقت ذاته حقيقة بالغة الأهمية، وهي أن القوى الاستعمارية تجنح إلى ممارسة مختلف الأساليب من أجل تحقيق مصالحها والإبقاء على هيمنتها الاستيطانية، وذلك بإتباع طرق التعذيب والتصفية الجسدية للقوى الثائرة، وفي آن واحد تمارس عمليات الإرهاب الفكري للوصول إلى الأهداف المرسومة، والاستمرار في الهيمنة وقمع الجماهير لذا فان الإعلام والدعاية هما أداة في يد المستعمرين وتتحول إلى شكل الإرهاب و القمع.

وحاولت جبهة التحرير الوطني، أن تواجه هذه الدعاية الإعلامية الشرسة، وتفضح الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي في الجزائر وإزالة قناع الحضارة، ونشر مبادئ الإنسانية،لذا كان لابد من استخدام وسيلة أكثر فعالية، وتأثيرا، ألا وهي الصحافة، حيث أسست جريدة"المجاهد"التي جاءت نتيجة حتمية لتطور الثورة وحاجتها إلى إعلام ثوري وحقيقي، ولا يمكن إبقاء الحرب التحريرية بدون ناطق رسمي، وفي في هذا العدد يقول "عبد المالك تمام" الذي كلفته الجبهة

بتأسيس"المجاهد من أشكال الإرهاب والقمع،واستطاعت جريدة المجاهد من خلال مقالاتها، وتحقيقاتها الميدانية، أن تبرز الوجه القبيح للحضارة الفرنسية، وسر العلاقة بين الوحشية والاستعمار،فالوحشية سمة ملازمة لعملية سحب الحياة من كائن ما، والاستعمار كوجود مجسد في مصالح فئات معينة من الأوروبيين،كان يضرب بشدة، كي يقاوم عملية انتزاع الحياة من كيانه (المجاهد، عدد49. 24- 08- 1959)، كما استعرضت مختلف الأساليب التي لجأ إليها السلطات الاستعمارية،لتعذيب وإبادة الشعب الجزائري، ففي مقال لها تحت عنوان"طابع الإبادة في حرب الجزائر يزداد خطورة" أشارت فيه أنه رغم رغبة ديغول لإعلان مبادرة جديدة لوضع حد للحرب ومطالب رئيس الحكومة الفرنسية في لهجة هي نوع من التضرع والإلحاح من جميع حلفاء فرنسا الغربيين بضرورة تأييد فرنسا، في هذا الوقت بالذات يجدر بفرنسا الاستعمارية أن تكشف للعالم حقيقة أعمالها الوحشية، لإبادة شعب بكامله (المجاهد ،عدد49 .24- 08- 1959).

بينت مقالات"المجاهد" الأمثلة الكثيرة عن القتل الجماعي التي تجلت فيها أبشع صور القمع، واستعانت بالكثير من الشهادات خاصة الأجنبية لإعطاء مصداقية أكبر لإخبارها، الذين زاروا مراكز التجمع، إضافة إلى تقرير الصليب الأحمر الدولي، وكلها أجمعت على سوء أحوال سكان هذه المراكز من الناحية الصحية، وارتفاع نسبة الوفيات بشكل مفزع، وآثار التعذيب التي لاحظوها على أجسام الكثير منهم، وقد أكد على هذه الحقيقة "جاك شاري" Jacques Chary الذي ألقي عليه القبض من طرف الشرطة الفرنسية، بتهمة التعاون مع جبهة التحرير

الوطني،وأمضى خمسة أشهر في السجن، وكتب مذكراته وجمعها في"كتاب الجزائر في السجن"، تطرق فيه إلى حياة الجزائريين داخل السجون،وكيف يجتمعون كل صباح وينشدون النشيد الوطني، ويقفون دقيقة صمت ترحما على الشهداء، ثم يقسمون أنفسهم إلى مجموعات للدرس، والتحصيل العلمي، ويتقدمون للشهادة العامة، ويعدون نشريه صغيرة يومية، تضم أخبار الثورة، إضافة إلى المناقشات السياسية، وحماستهم للعلم (المجاهد، عدد 89 .1961/04/02)

وعبر الصحافي الفرنسي"روبار بونو" Robert Bonnaud خلال زيارته في الجزائر في جوان 1957 على أن الأهالي الجزائريين يعانون من غياب الحقوق السياسية،والتفرقة العنصرية،والانتخابات المزورة، وعدم الوفاء بالوعود، والتجاوزات البوليسية،الإهانات، الضرب المبرح، الاحتقار، الفقر المدقع، الجوع المرض، الأمية زراعة متخلفة، سيطرة الأجانب، كل ذلك سيؤدي إلى الانفجار، فضحايا الثورة هم ضحايا فرنسا، فالجزائر المتوحشة فرنسا هي التي صنعتها (l Moudjahid, N°15 .01/01/1958) .

وللفت انتباه العالم الخارجي، لما يجري في الجزائر، طالبت جبهة التحرير الوطني عبر جريدة المجاهد من المنظمات الدولية، خاصة الصليب الأحمر الدولي بالتدخل، والتعرف على وضعية المعتقلين الجزائريين في المحتشدات والمعتقلات، والضغط على الحكومة الفرنسية، لاحترام اتفاقية جنيف،وحماية السكان المدنيين ووقف عملية التجميع،وعودة الأشخاص إلى بيوتهم الأصلية وأراضيهم القديمة، كما طالبت بتقديم كل إمكانيات الحياة للسكان، والتغطية الصحية الشاملة (El

(Moudjahid, N°43.08/08/1959، وبعد ظهور كتاب التعفن La Gangrene الذي قدم أدلة قاطعة عن انتشار التعذيب في كل التراب الجزائري، والذي لم يستثن أي أحد، حتى الفرنسيين، وأشارت الجريدة بضرورة، نشر الكتاب في كل الصحافة، والراديو ويلصق في كل المدن والقرى في العالم، فالعالم الحر، قد انتفض ضد النازية وتحقيق الانتصار لكن اليوم ظهرت النازية من جديد،في العالم الغربي وأصبحت فرنسا خليفة ألمانيا النازية فالغاستابو، الذي اقترف جرائمه بفرنسا لمدة أربع سنوات تحت اسم "أس أس"، يتجدد اليوم في مديرية الأمن الإقليميةDST ، ويحدث كل ذلك في قرن هيئة الأمم المتحدة، ويحدث في عالم يقال أنه حر (El Moudjahid, N°47 .03/08/1959)

وهكذا أدركت جبهة التحرير الوطني أن معركة الإعلام لا تقل ضراوة عن معركة الحرب، فالإعلام بصفة عامة والصحافة بصفة خاصة،هو أحد العوامل الرئيسية في كسب الحرب، وبالتالي إيصال صوت الثورة الجزائرية إلى المحافل الدولية، بغية كسب التأييد الدولي، وتفنيد كل الادعاءات الفرنسية، التي حاولت من خلالها ممارسة حملة إعلامية، هدفها تشويه، وطمس هذه الحقائق، لذا على القيادة الثورية، أن تفتح الباب واسعا، من خلال بعض الحوارات التي يجريها بعض الصحافيين الأجانب، خاصة الفرنسيين، حيث قام المفكر والصحافي الفرنسي روبار بارات Robert Barat بزيارة إلى منطقة القبائل،والتقى بمجموعة من المجاهدين وعلى رأسهم"عمر أو عمران"وأجرى معه حوارا، نشر في جريدة "الملاحظ"ومما جاء فيها:"كيف تتهم فرنسا الجزائريين بالإجرام وتحاكمهم محكمة المجرمين العاديين،في الوقت الذي تقوم هي

بنفسها بارتكاب الجرائم الفظيعة في حق الإنسانية" (ذراع، ط .200: 65 وحاولت بعض الشخصيات الوطنية الجزائرية، استغلال الإعلام،وأنهم من واجبهم الوطني، الكشف عن الوجه الحقيقي لفرنسا، ففي 12 جانفي 1960 وجه"الطالب الإبراهيمي" رسالة إلى ريني غيشيReyne Guichi وضح له فيها ما يقترفه متمدنو الوحشية،وطالب منه بإلقاء نظرة على الطلب الأخير للمنظمة الأممية للصليب الأحمر متسائلا عن غياب الضمير العالمي أمام الدماء والدموع، فلا يمر أسبوع دون سقوط ضحايا تحت التعذيب (الإبراهيمي، أ.ط.1973:1973).

قامت جبهة التحرير الوطني في إطار صراعها مع الاستعمار الفرنسي، وضع إستراتيجية محكمة، لمد جسور التفاهم مع أقطاب الكنيسة الكاثوليكية في الجزائر،وفرنسا والفاتيكان لما يمثلونه من وزن له تأثير صنع القرار في العالم الغربي المسيحي، وأبرزت جبهة التحرير الوطني أحد القيم النبيلة التي قامت عليها الثورة الجزائرية، المتمثلة في التسامح الديني ، وإن الصراع هو صراع ضد الاستعمار الكولونيالي، لا الشعب الفرنسي أو الديانة المسيحية،وإن مصالح المسيحيين في الجزائر تضمنها مواثيق الجبهة من خلال بيان نوفمبر،وميثاق الصومام، هذه الإستراتيجية ساهمت في كسب بعض المتعاطفين من رموز الكنيسة خاصة في الجزائر، والذين طالبوا باحترام، وحماية المدنيين، ونددوا بالوسائل المستعملة من طرف فرنسا ضد الشعب الجزائري، وقد عبر عن هذا الموقف رئيس أساقفة مدينة قسنطينة ليون إتيان دوفال Lyon . Etienne Duval

كما وجهت جبهة التحرير الوطني رسالة إلى:"حميد بك فرنجية رئيس لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي ورد فيها: تحية عربية خالصة، وبعد فان الأنباء التي وصلتنا عن الحرب الاستعمارية في الجزائر منذ انتهاء الدورة الأخيرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، تتفق كلها على أن الحالة، قد بلغت في هذا القطر العربي خطورة بالغة ففي الوقت الذي كان الرأي العالمي ينتظر حل المشكلة الجزائرية حلا سليما ديمقراطيا،كما جاء في اللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة، نرى الحكومة الفرنسية، تمعن أكثر من أي وقت مضى في حربها الإدارية ضد الشعب الجزائري، مستبيحة في ذلك كل القوانين والأعراف الدولية التي تنظم الحروب،وتحد من وحشيتها"، وأمام هذه الحالة الخطيرة تطلب جبهة التحرير الوطني المشاركة في المؤتمر العربي من حضرتكم دعوة لجنة الاتصال لاجتماع، تستمتع فيه للبيانات المفصلة التي يدلي بها مندوبو الجبهة وتتخذ فيه القرارات التي عليها خطورة الحالة (المقاومة، عدد15. 1957/05/20) .

وفي نفس الوقت عقدت الجبهة الآفرو آسيوية من ناحيتها اجتماعا في نيويورك تحت رئاسة"شارل كينق" Charles king ممثل ليبريا، وبحثوا التقارير الجديدة التي تسلموها من وفد جبهة التحرير الوطني في نيويورك، وكيف أن القوات الفرنسية أصبحت تفتخر، بأنها تقتل في كل أسبوع ما بين 700 إلى 800 جزائري (المقاومة، عدد12 .1957/04/08)، وفي أثناء انعقاد مؤتمر باندونغ في 18- 24 أفريل1955 بحضور عدة شخصيات هامة في العالم الثالث، عبد الناصر، سوكارنو، شوان لاي، نهرو وممثل جبهة التحرير الوطني "محمد فريد، آيت أحمد"

اللذان قاما بتقديم عرض مفصل عن الوضعية في الجزائر، أمام الرئيس"سوكارنو"،ثم أمام لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الاندونيسي، فحققت جبهة التحرير أولى النجاحات الدبلوماسية،وظهر ذلك من خلال الوثيقة الختامية،التي دعت فرنسا إلى الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الجزائري، وإيجاد حل رسمي للمشكل(Jurquet, J.1997 : 150)، وبعد هجمات 20 أوت 1955، وبدعم من بعض الدول الآفرو آسيوية تم تسجيل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، رغم المعارضة الشديدة من فرنسا، وتواصلت المناقشات ثلاثة أيام، مما دفع بالوزير الفرنسي أنطوان بناي Antoine Panai إلى مغادرة قاعة الأشغال.

وفي 22 أكتوبر 1956 سلمت البعثة الجزائرية رسالة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة مذكرة فيها بانتهاج فرنسا الاستعمارية للحل العسكري، وباختيارها هذا الطريق، فإنها بدأت في سياسة عسكرية قمعية بولسية، على جميع المستويات،ويكفي قراءة الصحافة الفرنسية، التي تؤكد حرب إبادة وتقتيل أغلب ضحاياها من المدنين،من بينهم أطفال، ونساء وشيوخ (Meynier, G. 2004 :788) ، كما قدم ممثلو الجبهة شكوى إلى الهيئة الدولية شكوى بعد مقتل "عيسات ايدير" الذي اعتبرته الحكومة الفرنسية خارج القانون، إلى جانب هنري رولان Henry Rolan عضو بمجلسي الشيوخ البلجيكي، والذي تولى مهمة الدفاع عنه، ورغم أن المحكمة العسكرية برأته، مما يعني أن هذه المحكمة العسكرية قد اعترفت بأن"عيسات ايدير"كان ضحية إجراءات غير قانونية، ورغم تدخل العديد من المسئولين النقابيين لعدة منظمات عالمية لم يطلق سراحه، وقد أكد "أولد بنروك"Oldes Brock الأمين العام

للكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة confédération international des syndicats libres ببروكسل أن حقوق الإنسان الأساسية، تم اختراقها في قضية "عيسات ايدير"، مطالبا بضرورة إخضاع القضية للتحقيق المعمق (El Moudjahid, N°47.03/08/1959) وأثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب الأقصى مابين 03- 06 جانفي1961 وجه"فرحات عباس" خطابا، وضح فيه أن الجيش الفرنسي يشن حرب إبادة ويرتكب جرائم بشعة، مبينا أن الجزائر في حاجة إلى مساعدة مادية ودبلوماسية، وتحطيم فكرة الجزائر فرنسية.

تميزت أوضاع العالم في هذه الفترة باشتداد الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة،وتطبيقا لشعار"عدو عدو صديقي"، وجهت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، رسالة إلى الزعيم السوفيتي"نكيتا خرتشوفNikita Kroutcheve أثناء زيارته لفرنسا في 24 مارس 1960 جاء فيها: " سيدي الرئيس... إن الآلاف من المناضلين الجزائريين، ينتظرون في السجون والمعتقلات بفرنسا للمحاكمة... فهناك 12 ألف معتقل بداخل هذه السجون، 3/1 هم من الجزائريين، فبعد خمسة عشرة عاما من تحطم النازية، تم تدشين معتقلات مخصصة للجزائريين. إن فرنسا التي تزورها اليوم، أصبحت ملطخة بدماء الجزائريين المحكوم عليه من طرف العدالة الفرنسية. لماذا هذا القمع المعمم؟ لأن هؤلاء الرجال يفكرون مثلكم، على أن عهد الكولونيالية قد ولى (Meynier, G. 2004 :762)

وبغية إعطاء صورة حقيقية للرأي العام الدولي، عبرت جبهة التحرير الوطني عن التزامها التام باتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى

الحرب، ووفاءا منها ومن مبادئها المستمدة من عمق الشعب الجزائري والتي أشارت إليها من خلال بيان نوفمبر وهو ميثاق الصومام الذي أعطى نظاما موحدا لجيش التحرير الوطني في كامل ولايات الكفاح، وسن قوانين محددة لا يتعداها المجاهد، ويرجع إليها جميع القادة العسكريين، فأصدر قرارا بتحريم الإعدام ذبحا، وجميع أنواع التنكيل والتمثيل بالشخص، أو التشويه بخلقته،كما نص على أن كل من يتعدى على عرض فتاة، أو امرأة، يحكم عليه بالإعدام، وعلى أن تنفيذ الإعدام لا يتم إلا بعد محاكمة شرعية قانونية، يتمكن فيها المتهم من الدفاع عن نفسه، وأمر بوجوب العناية بالأسرى(Harbi, M (1981 : 166-167

أكدت مختلف الشهادات سواء الأجنبية أو الفرنسية، على حسن معاملة جيش التحرير الوطني للأسرى، فقد كتب صحافي فرنسي زار ولاية وهران في 1956 يقول:"ومما لاحظته أثناء مقامي في المناطق التي زرتها، أن جنود التحرير يحترمون بكل دقة قوانين الحرب، وقد شاهدت بعيني أسيرين فرنسيين يعيشان بين الجنود، ويأكلان مما يأكلون، ويطالعون الصحف، ولسنا في حاجة أن نورد أسماء الأسرى الذين أطلقت قيادة جيش التحرير الوطني سراحهم، فعادوا إلى أهلهم يعيشون في سلام، أولئك الأسرى الذين تعمدت الصحف الفرنسية أن تصمت عنهم، فلم تشر إليهم بأكثر من إشارة غامضة" (العسلي، ب .127:1984)

قررت الجبهة شن مجموعة من الإضرابات بداخل السجون الفرنسية، والجزائرية،فلقد حان الوقت لوضع حد لهذه الوضعية الصعبة التي يعيشها السجناء، والمعتقلون، وبطلب من الحكومة المؤقتة، فان يوم أول نوفمبر سيكون يوما لإعلان الإضراب عن الطعام لكل المعتقلين

الجزائريين في فرنسا أو الجزائر، للتأكيد على وحدة السجناء مع الشعب الجزائري و في هذه الظروف قامت جبهة التحرير الوطني بنشاط كبير، حيث وجهت نداءا إلى كل التنظيمات الديمقراطية،والأحزاب السياسية اليسارية، والنقابات العمالية من أجل دعم العمل السلمي، الذي قام به المناضلون المعتقلون، نتيجة لذلك بدأت المفاوضات بمعتقل Fresnes مع لجنة المعتقل المتكونة من رابح بيطاط، محمد بوضياف حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد خيضر، إلى جانب ممثلي الصليب الأحمر " بوسي "Bossiers " الذي أعطى الضمانات الكافية لتطبيق القانون. وفي 19 نوفمبر يعلن "حسين مهداوي" عن توقيف الإضراب، بحضور ممثلي الصليب الأحمر وممثل وزير العدل الفرنسي، والوزراء المعتقلون بفرسناس و غارش Garches ، وتم التوصل إلى اتفاق يتضمن:

1- كتابة بدون انتظار مرسوم يؤكد على تطبيق صفة السجين السياسي على المعتقلين.

2- يطبق هذا المرسوم على كل السجون والمعتقلات والمحتشدات، والإقامات الجبرية في الجزائر وفرنسا.

3- يكون الصليب الأحمر الدولي الضامن على تطبيق هذا المرسوم .

كما أعلن" بوسي" عن إلغاء القيود الخاصة بالمحكوم عليهم بالإعدام، والسماح للمعتقلين بمراسلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (Haroun, A. 1986 :157)

وفي 16 نوفمبر 1961 تصدر هيئة الأمم المتحدة قرارا، الذي صودق عليه بأغلبية مطلقة 62 صوتا "بنعم" وصفر"بلا"، وامتناع 31 صوتا بضرورة حل المشكل الجزائري بالتفاوض، ووقف الإضراب الذي قام به المعتقلون الجزائريون،كما تعالت الكثير من الأصوات الفرنسية المحبة للسلام،حيث ظهرت نشرية "صوت السجون"في 04 نوفمبر 1961، أشارت بضرورة كسر جدار الصمت والدفاع عن حق الاستفادة من صفة السجين السياسي، وبعد 19 يوما من الإضراب، قررت إدارة السجون الفرنسية منح هذه الصفة لكل الجزائريين المعتقلين (Benatia, F. 1997 :157).

وقامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بإنشاء في سنوات 1956 ،1957 لجنة مساعدة المعتقلين مهمتها تقديم مساعدات مالية للمعتقلين وعائلاتهم،و ترك الأمر لتوزيع المساعدات للقسمات،دون مراقبة فعلية من الأعلى، وأول من اقترح هذا النمط"بشير بومعزة" المسئول عن المسائل الإعلامية بالوداية العامة للعمال الجزائريين، وان تمنح كل الأمور التي المتعلقة بالمساعدات إلى التنظيم السياسي الأكثر انتشارا في فرنسا، وبدأ العمل بهذا المشروع في ربيع 1958.

حدد سلم المساعدات شهريا على الأسس التالية (Stora, B.1992 :352):

5000 فرنك للمعتقل حسب الحالات.

15- 16 فرنك للزوجة القاطنة بفرنسا، إضافة إلى 2000 فرنك لكل طفل .

2000 فرنك للنساء القاطنات بالدواوير بالجزائر .

5000 فرنك للمعتقل العادي، 10 آلاف فرنك للمعتقل الدائم، 16 ألف فرنك لضحية القمع الفرنسي، 16 ألف فرنك للمرأة بفرنسا، 2000 فرنك للطفل في السنوات الأولى من ولادته.

1000 فرنك ما بعد ستة سنوات.

في سبتمبر 1959 تم مضاعفة التعويضات:

10 آلاف فرنك للمعتقل العادي.

20 ألف للمعتقل الدائم (Stora, B. 1992 :352)

وبعد تأسيس الاتحاد الطلابي الجزائري بباريس في 08 – 14 جويلية 1955 عبروا عن مساندتهم المطلقة للثورة التحريرية،والتزموا بمبادئها، والتخلص من قيود الاستعمار،واضطهاده للشعب الجزائري وشرع في نشاطه السياسي، موجها نداء ته العديدة إلى الرأي العام الفرنسي، أملا أن تعيد فرنسا النظر في سياستها،وفي 07 ديسمبر 1955 تلقي الشرطة الفرنسية القبض على طالب بالعلوم الإنسانية "رشيد محمد عمارة" أحد المناضلين في جبهة التحرير الوطني وكان مكلفا بتوزيع المناشير،فطالب الاتحاد العام للطلبة الجزائريين من الأجهزة الأمنية بضرورة احترام القوانين والإجراءات الخاصة بالاعتقاد المتمثل في المدة المسموح بها قانونا للاحتجاز بـ 48 ساعة في مكاتب الشرطة (Perville, G.1984 :123)، وقام الطلبة الجزائريون بتوجيه نداء إلى ممثلي الأمة الفرنسية للوقوف إلى جانب الطلبة المسجونين، وضد القمع والتعذيب الوحشي، مما جعل الاتحاد الطلابي يعلن في 20 جانفي1956 عن نصف شهر تضامني مع الطلبة المعتقلين، وضد سياسة العنف وإعلان عن إضراب عن الطعام والدروس لمدة يوم واحد (هلال،ع.1986:31)، وطالب

المضربون بضرورة إطلاق سراح المسجونين وإجراء تحقيق حول وفاة "بلقاسم زدور" وتسليط العقوبات على المسئولين عن هذه الجريمة ووضع حد نهائي للقمع الاستعماري والاعتراف بالأمة الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتفاوض مع الممثلين الشرعيين.

وأثناء انعقاد الاجتماع ضد الكولونيالية في 21 فيفري 1956 يرفع الاتحاد العام للطلبة الجزائريين العلم الوطني، فيستغل رئيس الاتحاد "أحمد طالبي الإبراهيمي" ليرد على منتقدي التنظيم بقوله:"إذا كان هناك ضغط ممارس على الطلبة المسلمين، إنما هو ضميرهم الذي يقول لهم، على عدم بقائهم عديمي الشعور، بآلام شعبهم والمشاركة في الكفاح المسلح" (هلال، ع. 1986: 40).

وفي 18 ماي1956 يجتمع أعضاء الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وصوتوا بالإجماع على نداء التاريخي للطلاب، بشن إضراب عام وغير محدود، عن الدراسة، والامتحانات، ومغادرة كراسي الجامعة والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني، وجبهة التحرير الوطني، ووزعت نشريات في جامعة ابن عكنون، وقام الطلاب الجزائريون بفرنسا، وتونس، والمغرب، بإضراب عن الدروس والامتحانات، وبعث فرع آخر إلى فرنسا لتعميم الإضرابات بالجامعات الفرنسية، وإيصال صوت الشعب الجزائري إلى الرأي العام الفرنسي فوجه رسائل إلى كل الفرنسيين من برلمانيين، وشخصيات سياسية ودينية، وكتاب،وصحفيين، ورؤساء الجامعات، ونوابهم وأساتذة جامعيين جاء فيه :"إن هذا الحادث ليس له دلالة سوى إنه عبارة عن ناقوس خطر...إن

نحاول أن نشرح لكم هذه الأوضاع الخطيرة التي تعيشها الجزائر" (المقاومة، عدد 1957/03/10.25)

كما وجه الطلبة الجزائريون رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية"غي مولي"عبروا له فيها عن استنكارهم الشديد لأعمال الضغط الجماعي والفردي المسلط على مجموع الشعب الجزائري،وعدم التزامه باللائحة التي أجمع عليها أعضاء هيئة الأمم المتحدة، والتي تنص على وجوب حل المشكل الجزائري حلا سلميا وديمقراطيا، ونددوا بالفظائع المسلطة على السكان، مما يعبر عن مقدار رغبة "غي مولي" في السلم، والذي لا معنى له، إلا إبادة الشعب الجزائري كله (المقاومة ،عدد 1957/40/08.13)، وبعد مقتل الأستاذ"علي بو منجل" عبر الطلبة الجزائريون عن رفضهم لهذه الممارسات، حيث أصدروا بلاغا، اعتبروا فيه اغتيال"علي بو منجل"هوجوابا على رسالة الإتحاد التي وجهها إلى "غي مولي"، وإن مقتل "العربي بن مهيدي"، وبومنجل ليس إلا نموذجا، من جملة الفظائع التي يتفنن الجنود الفرنسيون في اختراعها وتطبيقها على الجزائريين (Stora,B. 1992 :256)

اتخذ الاستعمار الفرنسي عدة إجراءات طبقت على المضربين عن الدروس في كل من الجزائر وفرنسا كتعطيل المنح، وإقصائهم من المطاعم، والأحياء الجامعية،والمتابعات القضائية، ففي نهاية شهر فيفري 1957 أعتقل محمد البجاوي، لوانش، وأحمد طالب الإبراهيمي مما أدى إلى تولي"الطيب بولحروف"رئاسة الإتحاد بالنيابة وتكونت إدارة جديدة في جويلية 1957 ضمنت عمر بوداوو (هلال، ع.1986: 63)، وفي 28 جانفي 1958 أعلنت السلطات الفرنسية عن حل هذا التنظيم، لكن

الطلبة الجزائريين، أكدوا على وفائهم للثورة الجزائرية وتمسكهم بمبادئها، ففي 10 ديسمبر 1956، أعلنوا عن استمرار الإضراب للسنة الجامعية 1957.1956 وتطوعهم الجماعي في صفوف جيش التحرير الوطني، وبعد أيام قلائل من إضرابهم عن الدروس والامتحانات، التحق 157 طالب بصفوف الثورة في الولاية الرابعة (Stora,B. 1992 :259). ولمواجهة الإجراءات القمعية الفرنسية تجاه الطلبة الجزائريين قررت التنظيمات التابعة للإتحاد الطلابي بفرنسا، الخروج إلى بلدان أخرى، فمن سنة 1957 إلى 1958 كان عدد الطلبة الجزائريين بفرنسا2190 في بقية البلدان كان العدد صفر، لكن خلال السنة الدراسية 1958-1959 ، انخفض العدد إلى 1500 طالب بفرنسا و600 في بقية الدول، وفي سنة 1960 -1961، أصبح العدد بفرنسا 1000و1059 في بقية الدول (المقاومة عدد1957/04/12.08)

ب- الموقف الفرنسي:

- 1 الموقف الرسمي

عندما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية، كان رد فعل السلطات الاستعمارية إنكار الطابع الإجرامي لهذه الحرب التي لم تكن تتجرأ على ذكر اسمها، بينما كانت تهلل، لما كان يسمى سياسة التهدئة التي انتهجها كأسلوب لمغالطة الرأي العام المحلي والدولي، فمورست كل الجرائم ضد الشعب الجزائري، وحاولت الدفاع عن التهم التي ألصقت بالجيش الفرنسي وجنرالاته،ورغم كل الشهادات والاعترافات، حتى من الفرنسيين،والمؤكدة على ممارسة عمليات التعذيب،على الشعب الجزائري، فإن الدوائر الرسمية السياسية، حاولت نفي حدوث

هذه العمليات،واعتبروها أحداث معزولة لأفراد حاقدين،خائفين على فقدان امتيازاتهم بالجزائر ففي باريس بلغ التصدع درجة خطيرة بين الفرنسيين من جراء السياسة القاتلة والمخلة للشرف، التي تتبعها الحكومة، لذا استدعي وزير العدل"فرانسوا متيران "من طرف لجنة القضاء البرلمانية، وطلبت منه تقديم معلومات مفصلة عن أعمال الإبادة والتعذيب، فاعترف أمام اللجنة،بأن هذه الأعمال موجودة فعلا، لكنه لا يستطيع فعل شيئا في الظرف الراهن (المقاومة، عدد 1957/03/25.10).

وفي 26 أكتوبر 1956 كلف المجلس الوطني الفرنسي، وفدا يضم سبعة أعضاء ليبحثوا في وهران قضية تعذيب بعض المساجين، وجميع أعضاء هذه اللجنة ماعدا واحدا، هو الراديكالي هوفانيون Hofagnon ينتمون إلى الأوساط اليمينية التي تؤيد الحرب، تقول في خلاصة بحثها، إنها لم تستطع أن تتوصل إلى أدلة قاطعة على أن التعذيب سلط على مساجين وهران، وحاول النائب"هوفانيون"وهو طبيب شرح الأسباب التي جعلته يمتنع عن الموافقة على التقرير الذي قدمته اللجنة لأنه من الصعب جدا، البرهنة على وجود التعذيب بعد مضي ثلاثة أشهر ونصف. وخصوصا، أن التعذيب المتبع، يعتمد على أساليب لا تترك إلا آثارا ضعيفة وبعد الاستماع إلى خمسين شخصا، عن الآثار الموجودة في الأيدي والأرجل، فقد أكد على أنها تعود إلى مرض (Branche, R. 2001 :149) .

وكما أرسل البرلمان الفرنسي "مارسال شومبيكس Marcel Champeix" المكلف بالملف الجزائري إلى الجزائر العاصمة، وعند عودته قدم تقريره، ندد فيه بالتجاوزات الخطيرة التي اقترفها المظليون في حق

الجزائريين قائلا:"لقد استعملنا وسائل شبيهة بطرق الغاستابو،وسيكون لها نتائج وخيمة"(Branche.R, 2001:150) وأبلغ "غي مولي" شخصيا من طرف أعضاء الفيدرالية الاشتراكية للجزائر العاصمة معبرين عن قلقهم من التجاوزات التي تحدث ضد المسلمين، والتي أصبحت عامة منذ ثلاثة أشهر، وهذا الأمر دفع بالبرلمان إلى التعبير عن قلقه،من السياسة المتبعة، حيث طالب النائب من حزب الحركة التجمع الشعبي"MRP فرانسو راي سولت François Reille Soult من"روبار لاكوست" بتوضيح الوسائل التي يستطيع بواسطتها وضع حد للتجاوزات كالتعذيب، والاعتقال، والسجون السرية، وضرورة تطبيق القانون الفرنسي في الجزائر والقيم التي حاربنا من أجلها أثناء الحرب العالمية الثانية، ونشر مثل الديمقراطية (Thenault, S. 2001 :197)

وفي 27 مارس 1956 يقرر"غي مولي" فرض عقوبات على المسئولين الذين يخترقون حقوق الإنسان وكرامته، وفي 28 منه طلب ممثل المجموعة البرلمانية الاشتراكية "روبار فردي Robert Verdi" بإجراء التحقيقات حول عمليات التعذيب، وعدم الخوف،وقول الحقيقة للرأي العام. لكن بقيت هذه القرارات والتقارير حبرا على ورق،أو لتغليط الرأي العام الدولي،في نفس الوقت، نلاحظ التناقضات الصارخة في تصريحات المسئولين الفرنسيين، فبعد مقتل"موريس أودان"صرح"غي مولي" أنه لا يعرف أي حالة عن التعذيب (Thenault, S.2001:136)، وفي 1957 حاول وزير الجيوش "بيار غيوما Pierre Guillaumat التركيز عن استثنائية قضايا التعذيب، والعقوبات المفروضة، لمنع بداية مناقشة القضية، وتوسعها لطرق الحرب المستعملة من قبل الجيش الفرنسي بالجزائر حيث

ذكر:"من المؤسف إقناع،بفضل معلومة مقدمة في مدرسة عسكرية، التي حلت منذ شهور، على أن التعذيب، أصبح نظاما موضوعا، ومشجعا من طرف السلطة العسكرية... إنه عمل منعزل وأحداث قديمة، وتم اتخاذ عقوبات انضباطية، وقضائية ضد هذه الأعمال-45: Maurice, A. 1959) .46)

وقامت الحكومة الفرنسية بتشكيل لجنة تحت رئاسة "العقيد توماز Thomazo"، مكلفة بكتابة تقرير حول دور القوات الفرنسية في محاربة المتمردين، وعمل إلى جانبه"العقيد غاردون Gardon" محافظ الحكومة، وسلم هذا التقرير في ماي 1957، ودرس عدة حالات كحالة العربي بن مهيدي، وعلي بومنجل ومعتقل"بول غزال"، وقام المكتب الخامس بتقديم كشفا يوميا، عن التجاوزات المرتكبة من طرف قوات الأمن، والعقوبات التي سلطت عليهم، هذه العقوبات ليس هدفها فرض احترام القانون، الذي هو نظريا يمنع التعذيب، والقتل العشوائي (ديبفوار، س. 1959:16) . وفي جلسة 27 مارس 1957 وأمام المجلس الوطني نفى"غي مولي"، تعرض أسرى الحرب إلى التعذيب، وتعهد بعدم التسامح مع من يرتكب هذه الأعمال ضد الأبرياء من الشيوخ، والأطفال، والنساء، ففرنسا بالنسبة إليه هي بلد الحق والعدل، ولا يمكن المساس بشرفها، وجزم بعدم وجود تجاوزات منظمة من طرف الحكومة أو من الإدارة أو الجيش الفرنسي (المقاومة عدد10، 1957/03/25).

ومع بداية سنة 1958طلب من الجنرال"ديغول" أن يحتج على أعمال التعذيب، فكان جوابه:"أنها لا تنسجم مع النهج،وسوف تلغى حينما

تسقط الجمهورية الرابعة، وبعد انهيارها، وتولى"ديغول"زمام الحكم أعلن"مارلو Marlo وزير الأنباء، أن أعمال التعذيب قد ألغيت فعلا، وبعد سنتين ونصف من الحكم الديغولي يقرر القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر، ضمان اللاقصاص من الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال التعذيب، وهذا يعني إعطاءهم الضوء الأخضر للمضي في غيهم، متجاوزين جميع صلاحياتهم، وهم مطمئنو الضمير (Branche, R. 2001: 149). وفي ظل هذه الوضعية تعالت أصوات فرنسية منددة بالتجاوزات التي يقترفها الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري،ففي 24 مارس 1957 بعث"بول تتنغن Paul Teitgen" الأمين العام لولاية الجزائر العاصمة، وأحد أبطال المقاومة الفرنسية، والذي عذب لمدة تسعة أشهر من طرف "الغاستابو"، برسالة استقالته إلى الوزير المقيم"روبار لاكوست"، هذه الرسالة التي نشرت في جريدة لوموند في 01 أكتوبر 1960، أشار فيها إلى رفضه القاطع للتجاوزات المفترقة من طرف الجيش والبوليس الفرنسي تجاه الشعب الجزائري، ويشبهها بالتجاوزات التي قام بها جهاز"الغاستابو" الألماني أثناء الحرب العالمية الثانية، جاء فيها:"إني أعتقد جازما أنني فشلت،واقتنعت منذ ثلاثة شهور أننا لم ندخل في اللاشرعية فقط،التي هي في الحرب غير مهمة،لكن في اللامسؤولية التي ستؤدي إلى جرائم حرب...لم أسمح لنفسي بالتأكيد عليها، إلا بعد زيارتي لمراكز الإسكان"بول غزال"وبني مسوس،حيث شاهدت شخصيا، آثارا عميقة، وتعذيب على المعتقلين،والتي عرفتها منذ14سنة على يد"الغاستابو""بنانسيNancy -144: 1990 ,.J ,Evno.P, et Planche) .145)

أعطت حالة الطوارئ المصادق عليها في 1955، صلاحيات كبيرة للإدارة لمنع أو حجز كل الكتب والجرائد، والأفلام،والتي تكشف عن جرائم الجيش الفرنسي ضد الشعب الجزائري، وتكذيب كل ادعاءات السلطات الفرنسية باحترامها لاتفاقيات جنيف، فما بين 1955- 1962 أصبح الحجز،والمنع، والمراقبة مذهبا وقاعدة عامة، ولأن الإعلام هو الذي يصنع توجهات وموقف الرأي العام، فقد منعت السلطات الفرنسية ما بين 1954- 1962 خمسة وثلاثون كتابا (عمراني، ع.1995 :225)، وحسب الناشر "جيروم لندن Jerome Lindon"، فإن محافظ الشرطة"ماتيو Mathieo" أخذ نسخ الكتاب الممنوع، واتهمت دار النشر"مينوي Minuit" بعد نشرها لكتاب: "الهارب Le déserteur "بتحريض الجنود على الفرار، ورفض أوامر السلطة، مما تسبب في خسائر مالية كبيرة. وقد ذكر"فرانسوا ماسبيرو Francois Maspero" في 1962، أنه في شهر جانفي، تم حجز ثلاثة كتب من طرف الشرطة، استنادا للمادة الثلاثين من قانون الإجراءات الجنائية، والجدير بالذكر، أنه تم حجز العشرات من الكتب، من بينها خمسة كتب، نشرت من طرف دار النشر"مينوي"، كما تعرض إلى تهمة أخرى، هي نشر أخبار خاطئة،والمعاقب عليها في المادة السبعة والعشرين من قانون 29 جويلية 1881 الذي حدد حرية الرأي، لذا تم منع الكثير من الكتب السؤال La Question"، التعفن La Gangrene، الذباحون Les égorgeurs التي نشرت من طرف"مينوي" التهدئة La Pacification، نشرته دار"لاسيتي"بلوزان (Stora, B. La gangraine, 1992 : 68)

لكن رغم هذا المنع، فإن هذه الكتب، عرفت انتشارا، بطرق غير رسمية، ولعب مركز الإعلام والتنسيق من أجل الدفاع عن الحريات والسلم، الذي أعلن عنه في أكتوبر 1957 من طرف "روبار بارات Rebert Barrat" و"موريس بغاتMaurice Paghate"، في نشر وتوزيع هذه الكتب، وعكس ما تمنته السلطات الفرنسية من عمليات المنع والحجز، فإن النتائج، جاءت مخالفة، للتوقعات، فكتاب"السؤال" بيعت منه ستة وستون ألف نسخة، قبل الحجز، وتسعون ألف بعد ذلك (Horne, A. 1980: 210). لقد كان منع كتاب "السؤال" لـ"هنري علاق" بداية لسلسلة من عمليات الحجز لكثير من الكتب التي تناولت الموضوع بنظرة موضوعية كما يبينه الجدول الآتي (Delpard, R. 2001 :260) :

عنوان الكتاب	المؤلف	دار النشر	السنة
التعفن La Gangrene		مينوي	1959
العام الخامس من الثورة الجزائرية l'An 5 de la révolutions Algérienne.	فرانس فانون Franz Fanon	ماسبيرو	1959
الجبهةLe Front	روبار دافيفري Robert Davezies	مينوي	1959
الصحراء عند الفجر Le dessert a Laube	نوال فافليار Noel Favreliere	مينوي	1960
حربناNotre Guerre	فرنسيس جونسون francis jean son	مينوي	1960
الرفضle Refus	موريس ماشينو Maurice maschino	ماسبيرو	1960
الهاربle déserteur	موريانMaurienne	مينوي	1960
لجنة موريس أودان		مينوي	1961

الثورة الجزائرية والحق.الجمعية العالمية للقضاة الديموقراطيين.	محمد لبجاوي	/	1961
نورمبوغ للجزائر	جاك فرجين	ماسبيرو	1961
الجزائر في السجن L'Algérie en prison	جاك شاربي Jacques Chaby	مينوي	1961
موت إخواني La Mort de mes Frères	زهرة طريف	ماسبيو	1961
المعذبون في الأرض Les Damnes de la terre	فرانس ريانونFrance	ماسبيرو	1961
Saint Michel et le Dragon سان ميشال والتنين	بيار اوليات Pierre leuliette	مينوي	1961
الثورة الجزائرية من خلال النصوص	أندري ماندوز andre mandouz	ماسبيرو	1961
Iteneraires المسار	روبار بونود Rebert Bonnaud	مينوي	1961
صاعقة على باريس Rotonnades sur paris	بولات بوجو Poulette pejua	ماسبيرو	1961
الذباحون Les égorgeurs	بونوراي Bonnaud Ray	مينوي	1961
دفاع سياسي	بن عبد الله- كوراج أو صديق، فارجيس+ زفرايان	ماسبيرو	1961
أصوات في القصبة	حسين بن حزار	ماسبيرو	1962
L'Engagement: الالتزام	موريس ماشينو	ماسبيرو	1962
الحق في الرفض	Collectif	ماسبيرو	1962

ب- 2 الجيش الفرنسي:

لقد حركت عمليات التعذيب التي طبقتها فرنسا الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، وبعض الفرنسيين، ضمائر شريحة من الجيش الفرنسي، فارتفعت الكثير من الأصوات الحرة، سواء في الجزائر أو في

فرنسا ضد سياسة التعذيب، وكان أولها صوت "الجنرال جاك باري دولابورديير Jacques, Paris de la boullardiere " الذي رأى جرائم ترتكب باسم فرنسا ،فرفض هذا الواقع، حيث كان يتصور عندما أرسل إلى الجزائر، أن العملية لا تتعدى التهدئة، وإعادة السلم في الجزائر بالتعاون مع السكان، لكنه اصطدم بواقع آخر،فقد سمع ضابط شاب للخيالة يذكر أنه لا يوجد في الجزائر الأشخاص يمثلون المظليين لا يعرفون الرحمة، فسأله الجنرال، ألا يذكر هذا بشيء معين؟ فرد الضابط الشاب، إذا كنت في ألمانيا في هذه اللحظة لا اعتبرت ذلك "نازيا"،كما ازداد خوفه عندما أتت نساء مسلمات إليه، لتقديم الشكاوى باختفاء أحد أبنائهن أو أزواجهن (Delpard, R. 2001 :261).

كما رفض الكثير من الجنود الالتحاق بالجيش،ففي مارسيليا رفض ألفا جندي الالتحاق بأماكن الركوب نتج عنه وقوع اصطدامات مع الشرطة،التي دامت يومين، وفي هذه الأثناء اجتمع ثلاثمائة كاثوليكي بكنيسة Saint Severin بباريس، ووزعوا نشريه تقول:" نحن الجنود في الخدمة أو المدعون، المؤمنين و الغير مؤمنين، مسيحيون ويهود، الذين سيتوجهون إلى الشمال الإفريقي، نرفض ونطالب بالسلم والأخوة نريد أن نشهد باسم زملائنا، أننا نشعر بالعار، لخدمة العنف، إن هذه الحرب التي نخوضها ضد إخواننا المسلمين، الذين ضحوا للدفاع عن بلدنا هي ضد مبادئنا المسيحية وكل مبادئ الدستور الفرنسي، وضد كل القيم التي نفتخر بها (Jurque, J. 1997 :184)

ولتفادي الذهاب إلى الجزائر،كان الجنود الفرنسيون يشاركون في تربص بمدرسة ضباط الاحتياط وتستغرق مدة التكوين شهرين،

الناجحون يتحصلون على رتبة رقيب Sergent بينما الراسبون يوجهون مباشرة إلى الجزائر. وكان البعض الآخر يتظاهر بالجنون، أو بدون أكل لعدة أيام، حتى يصبح نحيف الجسم، أو استعمال دراجة نارية والانطلاق بها بسرعة كبيرة والاصطدام بالأشجار،حتى يصبح عاجزا عن الخدمة العسكرية (عمراني.ع، بدون تاريخ، ص73)، و قام الجنود المستدعون للخدمة العسكرية بمظاهرات عارمة، ضد عملية التجنيد،ففي"روي ماليزون Reuil Malmaison". شن الجنود مظاهرات مدعمين بمئات المدنيين والعديد من الأمهات والزوجات ووقع 298 جنديا على عريضة احتجاج" بتولون"وشن ستمائة عسكري إضرابا عن الطعام بالقاعدة الجوية بـ" أورنج Orange"، وفي 29 سبتمبر 1955 قرر جنود الوحدة 401 للمدفعية المضادة للطائرات، الذين كانوا من المفروض انتهاء مدة خدمتهم، لكن السلطة العسكرية قررت إبقاءهم لإرسالهم إلى الشمال الإفريقي، الصلاة بكنيسة Saint Severin الواقعة بالمقاطعة السادسة للعاصمة،حيث يوجد الحي الجامعي، وتم توزيع نشرات، على باب الكنيسة، حضرها ما بين 100 إلى 300 جندي بلباسهم الرسمي وعبروا عن العار الذي يشعرون به، وأن هذه القضية ليست قضية كل الفرنسيين فهذه الحرب التي تشنها فرنسا ضد المسلمين، الذين مات الكثير منهم دفاعا عن بلدهم، هي حرب تنافى كلية مع مبادئ المسيحية،وكل القيم التي يمثلها الشعب الفرنسيين. وفي 06 أكتوبر 1955 رفض 480 جنديا من بين 600 جندي ركوب الشاحنات مرددين:"إنكم تستطيعون ضربنا، لكن نرفض إرسالنا إلى شمال

إفريقيا، وفي 13 منه، تجمع ثلاثة آلاف جندي بمارسيليا، وتولون، ورفعوا شعارات"... لا للجزائر، لا نريد الذهاب"(Stora, B. 1992 : 190-191)

ب - 3 المثقفون الفرنسيون:

شكلت ثورة الجزائر منعطفا هاما في التاريخ المعاصر لمثقفي فرنسا، الذين تجاهلوا تماما أن فرنسا في حرب ضد الجزائر ولا يعيرون لحركات التحرر أي أهمية، فسياسة التعذيب التي مارسها الجيش الفرنسي، ضد الشعب الجزائري، لم تجد أي ردة فعل فعلية، فكان لا بد من انتظار سنة 1955 حتى تحتل أخبار الجزائر صفحات الجرائد ومساحات للنقاش، ولتلفت الطبقة المثقفة الفرنسية إلى حقيقة الأمور فإن شريحة من المفكرين كان هاجسهم بعد الحرب العالمية الثانية القضاء على الخطر النازي.

هناك بعض المثقفين الفرنسيين ساندوا نضال الشعب الجزائري، لكن ظهرت فئة أخرىلم تكتف بعدم المساندة بل أعلنت عن حقيقة أفكارها وفلسفتها المتمثلة في معاداة الاستقلال والحرية، فالأديب أندري مارلو André Marlo وهو أحد أصدقاء ديغول، الذي عبر عن أفكاره الأدبية وتجربته في الحرب العالمية الثانية في كتابه الشرط الإنساني "La condition humaine وعانى من المعاملة الوحشية للألمان وأصبح وزيرا للثقافة في عهد الجمهورية الخامسة، يتنازل عن أفكاره ومواقفه التي كان يؤمن بها، كالحرية الإنسانية، ورفض التصريح بأن الحكومة الفرنسية أمرت السلطات العسكرية في الجزائر،بتطبيق أوامرها بممارسة التعذيب. وعندما طلب في سنة 1958 بأن يشارك ضمن مجموعة من المثقفين الفرنسيين الذين نددوا بالاستعمار، رفض ذلك

معتبرا أن فرنسا ليست دولة استعمارية في الجزائر، وترك الأشياء تأخذ مجراها الطبيعي، ولو إلى حد التعذيب (Jeanson, f, et Colette, 1993 :17).

في الوقت نفسه اختار الكثير من المثقفين الفرنسيين مواقعهم بكل شجاعة، فقد قام العديد منهم بتشكيل لجنة في نوفمبر 1954 من أجل إطلاق سراح ميصالي الحاج، وكل ضحايا القمع وضمت هذه اللجنة جون كاسو Jean Cassou ،مارسو بيفا Marceau Piver ، اندري برتون André Breton، ايف ديشزال Yves Dechezelles ،الكسندر ايبار Alexandre Heber، ايف جوفا. Yves Jouffa . وفي 09 ديسمبر 1954ظهرت لجنة مكافحة القمع الاستعماري نشطها دنيال غيران Daniel Guerrin، ثم لجنة من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية في أوت 1955 من قبل كلود بوردي Claude Bourde، وجورج فونتيس Georges Fontenis، ولجنة ضد تنفيذ حكم الإعدام على مصطفى بن بولعيد في جويلية 1955 بمبادرة روبار شارمي Robert Charmy روبار بارات Robert Barrat، وتوقيع جيلبار جيبسون Gilbert Gibson ، فرانسوا مورياس François Maurias جون ماري دومياناك Jean Marie Domenach ولجنة عمل المثقفين ضد استئناف الحرب في الشمال الإفريقي، ولجنة العفو عن المساجين السياسيين ما وراء البحر، نشطها ماسينيو Massignon الذي طالب من رئيس الجمهورية الفرنسية، بتعليق تنفيذ إحكام الإعدام، والحركة للعدالة والحرية ما وراء البحر، نشطها جون روس Jean Rous ، لويس ايدوفيل Louis Houdeville ومارسو بيفار Marceau Pivert (بورغدة، ر.2003 :127) . وساهم

فرنسيس جونسون "Francis Jeanson في دعم الثورة الجزائرية، فقد أصدر كتابه الأول بالاشتراك مع زوجته" كولات جونسون Colette "Jeansonبعنوان " الجزائر خارجة عن القانون "L'Algérie hors la loi في سنة 1955 الذي انتقد فيه بشدة سياسة الاستعمار الفرنسي،ودافع عن حقوق وحرية الشعب الجزائري وأيد جبهة التحرير الوطني حيث ذكر : إن استمرارية القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين حريتهم المدنية، والعمال الفرنسيين سيبقون محل صفقات السلطة (Stora, B. l'oublie …1992 :60)

ب- 4 الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية

حاولت الدعاية الاستعمارية الفرنسية، أن توظف الوجود الديني المسيحي لخدمة مجهوداتها، في حشد الرأي العام الفرنسي والغربي، أملا في القضاء على الثورة الجزائرية، وإبقاء الجزائر فرنسية، وأن الصراع هو بين القوى التي تمثل مبادئ التسامح والإخاء والعدل،وقوى التعصب الديني الحاقد على المسيحية، وبالتالي تهديد كل العالم المسيحي وليس فرنسا فقط،فلم تبق الكنيسة بمنأى عما يجري في الجزائر، من جرائم يرتكبها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري باسم المسيحية، مما أدى بها غلى إبداء موقفها. لكن في حقيقة الأمر، فإن موقف رجال الدين المسيحيين تميز بالتباين، ليس بسبب خلفيتهم المسيحية وإنما لاختلاف معتقداتهم السياسية فانقسمت بين مؤيد ومعارض لهذه السياسة الاستعمارية.

كانت معظم مواقف القساوسة الفرنسيين سلبية تجاه القضية الجزائرية لاعتبارات وطنية وباسم هذه الوطنية، دعت الكنيسة

الكاثوليكية الفرنسية إلى احترام السلطات الشرعية،وخدمة البلد، في أي مكان تتوجه إليه الحكومة،وذلك ردا على رفض الشباب في ربيع 1955أداء الخدمة العسكرية بالجزائر،وتبنت الأسقفية الفرنسية الأطروحات الاستعمارية ومنها أن المتمردين هم من أعوان الدولة،ولا يوجد مقاومين، وإنما قتلة بلا رحمة ولا ضمير، موجهين من قبل الخارج، وأن القيم المسيحية أصبحت مهددة ولا يوجد حرب في الجزائر وأن الجيش يقوم بعمل لخلق شروط العودة إلى السلم، فالتهدئة ليست حربا، والمتمردين ينشرون الخوف والرعب، ويرتكبون أبشع الجرائم في حق المدنيين (بورغدة، ر.2003: 130) . مثل هذا الاتجاه،" الكاردينال فولتان " Voltaine الذي قدم للجزائر، في سنة 1955 وبمناسبة الاحتفالات بعيد القديسين، بإلحاح من قادة الجيش، وكرس إقامته من خلال تنظيم الاحتفالات الدينية، وإلقاء المواعظ، ولقاء المرشدين العسكريين، والتقى بالجنرال " شال "و" ماسو "مع من عذبوا في سيدي بلعباس، وزار مطولا مقر اللفيف الأجنبي وتوجه إلى المرتزقة، وأثنى على بطولاتهم وشجاعتهم، ويذهب في نفس الاتجاه " أب لويس"Abbé Louis ، والأب دولاروDelarue والاب" شابولى Chaboly "Eveque D'angers ، والأب ألبار بيات"Albert Piate،" الكاردينال سالياج"Saliage ، جورج دوهمال"Georges Duhmal،" بول ريغات "Paul Regat الدين دعوا الى ضرورة القضاء على الثورة باستعمال جميع الطرق (Stora,B. la gangraine :60)

وهناك بعض رجال الدين من وقف موقفا شجاعا ومشرفا بفعل تأثيرات قناعتهم الفكرية وخلفياتهم الدينية، فأدانوا النظام

الاستعماري، وما نتج عنه من انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، ونددوا بالعنف وطالبوا بالالتزام بالأخلاقيات الحربية، طبقا لقيم المسيحي. وارتفعت الأصوات، التي تتبنى المبدأ الأساسي للقانون الطبيعي المتمثل في الكرامة الإنسانية، بغض النظر عن عقيدتهم، وانتمائهم، ومن أبرز هؤلاء ليون اتيان دوفال Léon Etyand Duval رئيس أساقفة مدينة قسنطينة، كان الشخصية الدينية الأكثر إشارة للعمل لمواقفه، خلال حرب التحرير الجزائرية، بفعل وزنه و الذي كان يقول: ابدوا بالحب، ليس فقط حب أولئك الذين يقاسمونكم المعتقد، وإنما الجميع، مسلمين، يهود، ما داموا عبادا لله (الميلي.م، 1973، ص99)، والكاردينال لينار Lienart والقس فرانسوا بوسو Francois Boussot والأب روبار دفيزي و والأب برتاز L'abbé barthez ، والأب L'abbé cartard L'abbé Robert davegies، والأب برنار بودراك L'abbé bernard boudareque الذين قدموا دعما للمهاجرين المغاربة بفرنسا أثناء حرب التحرير (الميلي، م. 1973 :100)

هـ- الأحزاب السياسية الفرنسية :

لم يخرج موقف الأحزاب السياسية الفرنسية عن الإطار الذي تبنته الحكومة الفرنسية، أثناء حرب التحرير الجزائرية، فقد ظلت معارضة هذه الأحزاب للحرب، ضعيفة ومنعزلة، وكانت فردية، وغير منظمة ويعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي PCF من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية، التي وقفت موقفا مختلفا إلى حد ما، إزاء الجرائم الفرنسية المرتكبة ضد الشعب الجزائري، من خلال فتح صفحات جريدته " لومانيتي "L'humanité اللسان المركزي للحزب، أمام شهادات

المناضلين الجزائريين، والأحرار الفرنسيين الذين دعموا الكفاح المسلح للشعب الجزائري خلال سنوات1962-1954، لكن ظل هذا الموقف يشوبه غموضا كبيرا، وتحكمت فيه الأحداث التاريخية عبر ثماني سنوات.

أما الاشتراكيون الفرنسيون منذ" ليون بلوم "إلى" ليونان جوسبان "فإن تصريحاتهم ومواقفهم معروفة وكانت تشتمل على مغالطة خطيرة، فاليسار الفرنسي كان يقول لجبهة التحرير الوطني " : نحن ندين أعمال الجيش الفرنسي الإجرامية في الجزائر، ونطلب منكم بالمقابل أن تدينوا الأسلوب الذي يؤدي إلى قتل المدنيين الفرنسيين الأبرياء (سعدي ،ب.1992 :91)، في حين أن الحرب الناشئة، لم تكن حربا بين اليسار الفرنسي وجبهة التحرير الوطني،وحتى يكون التنازل هذا، متطلبا لتنازل ذاك، فالحرب كانت قائمة بين الشعب الجزائري من جهة، والجهاز الاستعماري، ومن ورائه النظام الفرنسي من جهة أخر، فإدانة اليسار الفرنسي لأعمال الجيش الفرنسي في الجزائر، لا تلزم الجهاز الاستعماري ولا فرنسا،ولا تكون لها انعكاسات حاسمة، على سلوك الجيش الفرنسي، لأن العناصر المسئولة في قيادات الجيش هي عناصر يمينية، تعتبر اليسار الفرنسي عدوا لها، في حين أن إدانة أعمال الفدائيين من طرف جبهة التحرير الوطني من شأنه أن يؤدي إلى تفجير تناقضات داخل التنظيم الثوري ،وحقيقة الأمر، ما كان يطلبه اليسار الفرنسي، هو تبرير قراره من اتخاذ مواقف عملية منسجمة مع مواقفه النظرية، ومن خلال كتاباته نكشف عن بعض المفارقات، مثل تزويد الحكم الفرنسي بحجج تؤدي إلى تمديد عمر الحرب، فذكر البعض منهم في سنة :1957 بقدر ما أنا مؤيد لاستقلال الجزائر، بقدر ما أنا

مضطر إلى الاعتراف بأن بلدي لن يقبل الاستقلال تحت تهديد السكين (الميلي ،م .1973: 100)

ولا يمكن فهم موقف الاشتراكيين الفرنسيين دون ذكر أقطابه البارزين الذين شنوا حربا لا هوادة فيها على الشعب الجزائري، فهذا " فرانسوا متيران "وزير الداخلية في عهد حكومة " منديس فرانس "و " غي مولي "رئيس الحكومة بداية من1956 ، حيث عرفت الثورة الجزائرية أصعب مراحلها، وعانى فيها الشعب الجزائري، الظلم والتعذيب، والقتل الجماعي، على يد مجموعة من جنرالات الجيش الفرنسي، وكيف سكت وزير العدل وحامل الأختام على ما يجري في الجزائر، وذكر " أندري روسلي "André Roussellet مدير مكتب " فرانسوا متيران ": "إن المدعى العام أثار مع فرانسوا متيران لأول مرة في مراسلاته قضية التعذيب في الجزائر في 06 أفريل 1956(سعدي ب، 1992، ص91)، وأعطى المقيم العام في الجزائر " روبير لاكوست " وهو اشتراكي، صلاحيات البوليس إلى الجنرال ماسو الذي استنجد بدوره بالجنرال " بول أوساريس "لتطهير حي القصبة بالجزائر العاصمة من الفدائيين الجزائريين.

خاتمة:

إن جرائم فرنسا هي سلسلة متواصلة بدأت منذ أن وطأ الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر، ففلسفة العنف تبناها كل الجنرالات والضباط الفرنسيون من "بيجو" و"كلوزيد"و"تريزيل"، و"سانت آرنو"، أشهر ماريشالات الحملة على الجزائر قساوة، والدوق "رفيغو" الذي ارتكب جرائم لا تعد ولا تحصى، والكولونيل بيليسيي الذي ارتكب محرقة في

حق السكان الجزائريين الجزائر. فالتعذيب الذي عرفته الجزائر منذ 1830 إلى 1962 لم يكن عملا عشوائيا ومعزولا قام به بعض الضباط أو الجنود الفرنسيون، لكنه كان سياسة عامة ممنهجة تنفيذا لأوامر السلطة السياسية الفرنسية، أو على الأقل كان يتم تحت علمها، مما يعني سياسة استعمارية مدروسة يمكن تكييفها في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

قائمة المصادر و المراجع :

- الميلي، (محمد). 1973 .فرانز فانون والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى.بيروت :الشركة الوطنية للنشر و التوزيع .
- الإبراهيمي، (أحمد طالب). 1973، رسائل من السجن، (تعريب الصادق مازيغ)، الشركة الوطنية القومية للنشر والتوزيع، الجزائر، الدار التونسية للنشر.
- العسلي ،(بسام). 1984، جيش التحرير الوطني، بيروت: دار النفائس.
- دي بيفور، (سيمون). 1959، جزيل حلمي، جميلة بوباشة، قصة تعذيب بطلة عربية في الجزائر، (تعريب محمد النقاش)، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين.
- هلال (عمار)، 1986 .نشاط الطلبة الجزائريين إبان ثورة نوفمبر 1954. الجزائر :لافوميك .
- عمراني، (عبد المجيد)، بدون تاريخ. جون بول سارتر الثورة الجزائرية، الجزائر: مكتبة مدبولي .
- عمراني، (عبد المجيد).1995. النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954- 1962، باتنة:مطبعة دار الشهاب.

- Benatia, (farouk). 1997,les actions humanitaire pendant la guerre de libération, Alger :Editions, dahleb,.
- Branche (Raphael). 2001,la torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962,France : Éditions, Gallimard
- Delpard,(Raphael). 2001.20 ans pendant la guerre d'Algérie, générations sacrifies, France : Editions Michel Lafon .
- Evno, (Patrick) et Planchais, (Jean). 1990. la guerre d'Algérie, Alger : Editions, laphomic .
- Haroun, (Ali). 1986. la 7em willaya, la guerre du FLN en France 1954-1962.paris : Editions du seuil.
- Horne (Alistair). 1980. Histoire de la guerre d'Algérie. Editions, paris : Albin Michel.
- Harbi ,(Mohamed). 1981, les Archives de la révolution Algérienne. paris : Editions jeune Afrique.
- Jurquet,(jacques). 1997. Année de feu Algérie 1954-1962. paris : Editions, l'harmattan.
- Jeanson, (Francis) et Colette, (jeasnson). 1993. L'Algérie hors la loi. Alger : Éditions, ENAG.
- Maurice, (André). 1959. les fellaghas dans la cité. Editions : Nantes, de la société d'Editions,
- Mynier, (Gilbert),Harbi, (Mohamed) .2004. FLN document et histoire 1954-1962. France : Éditions .librairie Artheme Fayard.

- Stora, (benjamin). 1992. La gangrène et l'oubli mémoire de la guerre d'Algérie, paris : Editions, la découverte,
- Stora, (benjamin). 1992. Ils venaient d'Algérie, l'immigration Algérienne en France 1912- 1992.france : Librairie arthenne fayard.
- Thenault, (Sylvie). 2001. une drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie, Paris : Editions, la découverte.
- Perville ,(guy).1984. Les étudiants Algériens de l'université française 1880-1962, paris : Editions centre national de la recherche scientifique.

الجرائد:

- المقاومة، عدد 10، 25 مارس 1957
- المقاومة، عدد 12، 08 أفريل 1957
- المقاومة ، عدد 13، 08 أفريل 1957
- المقاومة، العدد 15 ، 20 ماي 1957
- المجاهد عدد49، 24 أوت 1959.
- المجاهد عدد 89، 02 أفريل 1961

- El moudjahid n 15, 01 janvier 1958.
- EL Moudjahid N° 43, 08 Aout 1959.
- El Moudjahid N°47, 03 Aout 1959

المقالات:

- بورغدة، (رمضان) . 2003. الثورة الجزائرية ورجال الدين المسيحيين. مجلة القيم الفكرية والإنسانية في الثورة الجزائرية 1954- 1962. مخبر الدراسات التاريخية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد الأول، ص ص121- 136.

- دراع، (الطاهر). 28 أفريل 2003. حوار روبير بيار مع ثلثة من الثوار. مجلة القيم الفكرية والروحية في الثورة الجزائرية إعداد عبد الكريم بوصفصاف وآخرون، منشورات مخبر الدراسات التارخية والفلسفية .جامعة منتوري، قسنطينة. العدد الأول، ص ص 62- 72.